القائد: الالتزام بالقيم والعدالة وخدمة الشعب أهم مبادئ الحكومة التاسعة - 26 /Aug/ 2007

اعتبر قائد الثورة الإسلامية سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي لدى استقباله اليوم الأحد (12 شعبان) رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة، التزام الحكومة التاسعة بالمبادئ والقيم والعدالة والرغبة في خدمة الشعب والعمل والجهد الدؤوب والشجاعة والحزم والتمتّع بروح التحول والإصلاح الحقيقي والصمود أمام مطامع الاستكبار، اعتبرها بأنها من الخصائص البارزة لحكومة احمدي نجاد.

وأوصى سماحته الحكومة للاهتمام أكثر فأكثر ببعض القضايا وأكد قائلاً: إنّ خدمة الشعب هو توفيق كبير حيث ينبغي أداء الشكر الحقيقي لذلك عبر بذل المزيد من الجهد والعمل.

وهنأ سماحة السيد القائد بحلول الأيام الشعبانية سيما ذكرى المولد المفعم بالأمل لإمام الزمان المهدي المنتظر (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، معتبراً الأمل والعدالة بأنهما ميزّتان بارزتان لعيد النصف من شعبان وأشار إلى مساعي الحكومة لتحقيق الآمال والطموحات المستلهمة من النصف من شعبان وأضاف: إنّ المجتمع البشري والشعب الإيراني متعطش للأمل والعدالة، وإنّ الحكومة التاسعة أيضاً برفعها لواء العدالة قد أوجدت الأمل في قلوب الشعب ولهذا السبب فإن تزامن أسبوع الحكومة مع الأيام الشعبانية مفرح ومفعم بالمعاني.

وحيّا سماحته ذكرى الشهيدين رجائي وباهنر وأضاف: إنّ هذين الشهيدين الكبيرين عملا أيضا بحب لقيم الثورة ومن أجل تحقيق خصائص النصف من شعبان يعني الأمل والعدالة ويتعين تكريم أسبوع الحكومة مع إحياء ذكراهما.

وأشار قائد الثورة المعظم إلى مرور عامين على بدء أنشطة الحكومة التاسعة وأوصى جميع المسؤولين بالقول: لا تهدروا أي لحظة للعمل في سبيل الله وخدمة الشعب.

وفيما يتعلق بتبيين مؤشرات ومعايير الحكومة اعتبر سماحته الالتزام بالمبادئ والقيم أمراً مهماً جداً موضّحاً أنّ التزام الثورة الإسلامية بذات الشعارات والمبادئ الأولى هو ظاهرة لا مثيل لها لم تحدث في أي من الثورات في العالم وأن السبب في استمرار عداء القوى السلطوية في العالم، لإيران يعود لهذه الميزة التي يتمتع بها النظام الإسلامي.

وأضاف سماحة اليسد القائد أنّ مبادئ الثورة اليوم تطرح وتتابع من جانب الحكومة قولاً وعملاً وبصورة أكثر حيوية وبروزاً مما كان في أي وقت مضى وأن أجواء الالتزام المبدئي والوفاء لمبادئ الثورة والإمام الراحل (ره) تسود المجتمع اليوم.

واعتبر سماحته مسألة العدالة أحد المؤشرات البارزة للحكومة التاسعة وأوضح قائلاً: إنّ التحرك في وادي العدالة الطويل والصعب والمليء بالمخاطر لا يصل بطبيعة الحال لجميع النتائج المتوقعة في فتره قصيرة ولكن التوجهات الداعية للعدالة وهذه الخطوات التي تتخذها الحكومة قيّمة للغاية ويتعيّن مواصلة وتوسيع هذا التحرك بكل قوة.

وأعتبر قائد الثورة الإسلامية العمل الدؤوب والجهد الذي لا ينقطع من الخصائص الأخرى للحكومة التاسعة، منوهاً إلى شجاعة وحزم الحكومة وأضاف: إنّ العمل العظيم والممتاز في إدارة استهلاك الوقود هو الخطوة الأولى في طريق ترشيد الدعم الحكومي، حيث ينبغي عبر اتخاذ قرارات مناسبة أخرى متابعة هذا الهدف.

وثمّن سماحته سيادة روح التحوّل والإبداع والإصلاح على الحكومة قائلاً: إنّ الإصلاح الحقيقي يعين إيجاد تغييرات أساسية في مسار الإصلاح، وأنّ الحكومة التاسعة قد باشرت هذا العمل بهمّة وعزيمة.

كما اعتبر ولي أمر المسلمين الصمود أمام مطامع الاستكبار بأنه من الخصائص الأخرى للحكومة وأضاف: إنّ القوة في العالم الراهن هي المنطق الوحيد السائد في العلاقات الدولية ؛ لذا فإن أي تنازل سيؤدي إلى خسائر وأضرار وأنّ الحكومة بإدراكها هذه الحقيقة، قد وقفت في وجه الطامعين ورسخت العزة الوطنية.

وأوضح سماحته بأن زيارات رئيس الجمهورية والحكومة للمحافظات والإدراك الملموس والعميق لمعاناة ومشاكل

المواطنين تعدّ من الخصائص الجيدة للحكومة، وأضاف: إنّ إدراك قضايا ومطالب المواطنين عبر الورق وإدراك حقائق حياة المواطنين عن قرب متفاوت تماماً، وأنّ الحكومة قد أخذت جدّياً هذا العمل الشاق لإنجازه.
وبعد تبيينه لخصائص الحكومة أوصى سماحته رئيس الجمهورية والحكومة بالشكر الحقيقي لهذه النجاحات، وأضاف أنّ شوق وإمكانية وفرصة خدمة الشعب هو توفيق إلهي ؛ لذا يجب الابتعاد تماماً عن منحدر الغرور الخطير، وأن يجري عبر العمل على مراجعة الأعمال وإزالة الأخطاء المحتملة وتوسيع الخدمة للشعب.
وقدم قائد الثورة المعظّم عدّة توصيات: أهمها الأخذ بعين الاعتبار والاهتمام الأكثر جدّية بوثيقة الآفاق المستقبلية للأعوام العشرين القادمة.
وأكد سماحته في هذا الشأن: إنّ وثيقة الآفاق المستقبلية كبرنامج للأعوام العشرين القادمة في البلاد هي وثيقة لا تختص بالحكومة فقط، وهي حصيلة لعمل علمي مدروس وصحيح، ويتعيّن أن تحظى بالاهتمام التام كميثاق في وضع القوانين والخطط والأنشطة، وأنّ أي برنامج أو نشاط يجب إصلاحه إذا لم يكن في مسار الوثيقة.
وأكد الضرورة القصوى للنظرة العملية لاسيّما في الأعمال البنيوية والأساسية وأضاف أنه وبغية بقاء وديمومة البرامج والأنشطة يجب أن ينجز حولها عمل علمي دقيق وعميق وشامل.
وأعتبر سماحة السيد القائد التعامل مع النخب بأنه يؤدّي إلى تعزيز الجانب العلمي للبرامج والأنشطة، وأضاف هناك الكثير من النخب في الجامعات والأوساط المختلفة في البلاد على استعداد ورغبة لتقديم المساعدة وعلى الحكومة أن تبحث عن هذه النخب فعلاً كي يتعزّز الجانب العلمي لهذه البرامج والإجراءات.
ووصف سماحته العلاقة بين السلطات الثلاث بالجيّدة وقال في الوقت ذاته: إنّ روح المواءمة والتعاطي المنطقي والصحيح مع سائر السلطات يجب تعزيزها في هيكلية السلطات الثلاث.
كما أوصى قائد الثورة المعظّم الحكومة بإطلاع الشعب على أداء الحكومة وإنجازاتها قائلاً: إنّ المواطنين غير مطّلعين على الكثير من أعمال الحكومة ولذلك ينبغي بأن تقوم الحكومة بوضع المعلومات اللازمة تحت تصرف وسائل الإعلام ومؤسسات الإعلام الوطنية كي تقدّم هذه المعلومات للمواطنين، حيث إنّ هذا الأمر سيبعث الأمل وينوّر الأفكار ويتبعه مزيد من الدعم من جانب المواطنين.
واعتبر سماحته ترحيب الحكومة بجميع الانتقادات أمراً مفيداً وأكد ضرورة الاهتمام الأكثر جدّية بالقطاع الثقافي، وأضاف: إنّ للثقافة أهمية حيوية، كما أنّ الهواء لحياة الإنسان، وأنّ الكثير من مشاكل المجتمع تحلّ عبر التثقيف، ولذلك ينبغي رفع الظلم عن قطاع الثقافة وأن يتم توجيه الثقافة العامة والمجالات والوسائل الثقافية توجيهاً قيّماً عبر رصد الاعتمادات اللازمة.
ودعا ولي أمر المسلمين إلى الاهتمام الجاد بالنهضة العلمية وأضاف: إنّ أي بلد وشعب دون نجاحات علمية لن يصل إلى الأهداف الوطنية الكبرى، ولذلك ينبغي المُضي قُدُماً إلى الأمام في قافلة العلم المتسارعة عبر التخطيط والإجراءات اللازمة ومن ضمنها الزيادة الملحوظة لميزانية البحوث.
وأوصى سماحته بالاهتمام الشامل بسياسات المادة ٤٤ الدستورية وأكد قائلاً: إنّ الاهتمام الجاد بسياسات المادة ٤٤ لا يتنافى مع المناداة بالعدالة وينبغي أن تخططوا وتعملوا بالشكل الذي يزدهر فيه اقتصاد البلاد في ظل تنفيذ سياسات هذه المادة.
وفي مستهل اللقاء قدّم رئيس الجمهورية الدكتور محمود أحمدي نجاد تقريراً عن أداء الحكومة التاسعة وأشار إلى إصلاح الهيكليات الإدارية والتنفيذية، وقال: إنّ إصلاح هيكلية مؤسسة الإدارة والتخطيط وتشكيل مركز فكر وبرمجة عام وزيادة صلاحيات المحافظين وتركيز الإدارة في المحافظات وبدء إصلاح هيكلية النظام المصرفي وإصلاح هيكلية التخطيط وإصلاح المصادر البشرية وتقوية روح ترشيد الاستهلاك والاهتمام بحفظ المال العام، تعتبر من إجراءات الحكومة في إطار إصلاح الهيكليات.

وأعتبر الرئيس أحمدي نجاد إيجاد التحرّك في النظام التنفيذي والنظرة لقضايا البلاد من منظار التحوّل بأنهما من النقاط الأساسية لأداء الحكومة وأضاف: إنّ أحد المحاور المهمة والأساسية للحكومة في العامين الماضيين هو العمل لتحقيق العدالة في جميع القطاعات، حيث إنّ من الإجراءات المتّخذة في هذا الإطار الزيارات للمحافظات والقرارات المتّخذة في إطار وثيقة الآفاق المستقبلية والتوزيع المناسب للمصادر المصرفية في مختلف مناطق البلاد وخفض الأرباح المترتبة على منح التسهيلات المصرفية، وتوزيع أسهم العدالة والحيلولة دون إعطاء الامتيازات الخاصة للبعض.

وأشار رئيس الجمهورية إلى إنتاج الثروة وإضفاء الشعبية وقضايا الاقتصاد وتوفير فرص العمل ودعم استثمارات القطاع الخاص ودعم القطاع الزراعي وبدء تنفيذ سياسات المادة ٤٤ الدستورية وتفعيل البورصة وتنمية الاستثمارات في قطاع النفط، معتبراً أنها من إجراءات الحكومة التاسعة في إطار التنمية الاقتصادية.

كما اعتبر تنظيم النقل العام والسيطرة على استهلاك الطاقة، وإعداد مشروع شامل في قطاع الإسكان وخفض التبعية للنفط وزيادة حصّة الضرائب في العائدات ودعم الأبحاث والإبداع في حقل العلم والتكنولوجيا، اعتبرها بأنها من الأعمال الأخرى للحكومة.

وفيما يتعلّق بالسياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الأخرى أكد رئيس الجمهورية بأن الحكومة كانت نشطة جداً في هذا الأمر.

وأعتبر الرئيس أحمدي نجاد صمود الشعب الإيراني في القضية النووية أكبر انتصار تاريخي تحقّق للبلاد.